

المشرف العام على التعليم العالي الأهلي بوزارة التعليم العالي البروفيسور الدالي:

موافقة خادم الحرمين على تخصيص ٤٠٠ مليون لبرنامج المنح الدراسية حافز لتشجيع طلاب الجامعات المتفوقين

٢٤ كلية وجامعة أهلية تحتضن قرابة الثلاثين ألف طالب من خريجي الثانوية



الدكتور خالد المتعري

كشف المشرف العام على التعليم العالي الأهلي بوزارة التعليم العالي البروفيسور وليد الدالي أن عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات والكليات والمعاهد الأهلية بالملكة في الوقت الحالي بلغ ٣٠ ألف طالب وطالبة من خريجي الثانوية انعاما يتلقون علمهم في ٢٤ جامعة وكلية أهلية، مبيّناً أن وزارة التعليم العالي في ظل دعم حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين، حفظهما الله تبذل جهوداً غير مسبوقة للرفقي بمستوى التعليم العالي في جميع أنحاء الوطن جعلت من التعليم العالي نموذجا حيا للتنمية المتوازنة، ومشيدا بموافقة خادم الحرمين الشريفين على تخصيص ٤٠٠ مليون ريال لبرنامج المنح الدراسية والتي تصرف بمعدل ٢٠٠٠ منحة سنوية بمبلغ ٨٠ مليون ريال سنوياً وبمدة خمس سنوات تشجيعاً للطلبة المتفوقين دراسياً في الكليات والجامعات الأهلية.

وأكد الدالي انه لا يفرق بين الجامعات الحكومية والأهلية، مبيّناً أن ما يسند إلى التعليم العالي الحكومي سيسند إلى التعليم العالي الأهلي وذلك بتوجيه من معالي وزير التعليم العالي. فإلى مجمل الحوار.



البروفيسور وليد الدالي

* في البداية كيف ترون التوسع في الجامعات والكليات الأهلية في المملكة وكم عدد الدارسين فيها؟

- تبذل وزارة التعليم العالي في ظل دعم حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين، حفظهما الله، جهوداً غير مسبوقة للرفقي بمستوى التعليم العالي في جميع أنحاء الوطن حتى بات يُنظر إلى التعليم العالي على أنه نموذج حي للتنمية المتوازنة، ولم تغفل وزارة التعليم أهمية مساهمة القطاع الأهلي في هذا الجانب بل توسعت في انتشاره حتى وصلت الى ٢٤ جامعة وكلية أهلية يدرس فيها ما يقارب الثلاثين ألف طالب.

* هل يمكن للقطاع الأهلي أن يسهم في هذه التنمية المتوازنة في جميع مناطق المملكة أم أن المؤسسات الأهلية سوف تتركز في المناطق

الريسية؟ وهل هناك جهود تبذل لتحقيق هذا الهدف؟

نحن في الإدارة بدأنا خطة لتوزيع التعليم العالي الأهلي في المملكة؛ فالباحة مثلا منطقة صغيرة لكن بها كلية أهلية، وثوبك أيضا لديها كلية مستقلة إلى جامعة الأمير فهد بن سلطان، وهي مكونة من ثلاث كليات على مساحات شاسعة، وتجد دعما كبيرا من المستثمرين في تلك المناطق، وأغلبها في يدهم العائد المادي يقدر ما يتجههم خدمة مناطقهم، وأنها أيضا بها كلية أهلية، وهناك تراخيص لتعليمات أهلية في الجوف وطريف والقصيم، فانتشار الجامعات والكليات الأهلية متوزان جغرافيا، وهذا ولله النجاح كبير، والأز ندرس وضع التخصصات بهذه المؤسسات بشكل أعق لضمان أن تكون التخصصات حسب احتياجات السوق حتى نخدم التنمية والمستثمر والمنطقة والطلاب.

* ما هي العوامل التي تساعد الجامعات والكليات الأهلية على تحقيق مكانة أكاديمية متميزة؟

يجب على الجامعات، أولاً، أن تهتم بالمتاح الدراسية حتى ترقى مستوى يضاهي المستوى العالي، وثانياً: لا بد من حصول على الاعتراف الأكاديمي والمؤسسي محلياً ووطنياً للجامعة، بمكانتها الدولية والمحلية، ثالثاً: إنشاء برامج للدراسات العليا، ورابعاً: أن تكون للجامعات مراكز بحث، فمن أهم المقاييس التي تقوم على أساسها أي جامعة عالمية هو عدد الأبحاث التي تنتجها، وكان تركيزنا في الفترة الماضية منصفاً على أن تقدم الجامعات أبحاثاً وطنية لها مردودات إيجابية يستفاد منها في التنمية محلياً.

* تقوم الوزارة بدعم مراكز التميز البحثي، فهل هناك جهود لدمج الكليات الأهلية كما هو

الحال في دعم مراكز التميز البحثي في الجامعات الحكومية؟

بحسب توجيه معالي الوزير فنحن لا نفرق بين الجامعات الحكومية والأهلية، فبالثبات ما يسند إلى التعليم العالي الحكومي يسند إلى التعليم العالي الأهلي، ولكن بحكم الخبرة التي تملكها الجامعات الحكومية نتيجة أقدميتها؛ قريباً ما يكون من الأفضل أن تجرب معاً بدل أن تجرب في مكان جديد.

الوزارة لن تبخل بالدمع
* تسعى لدمج الكليات الأهلية للحصول على اعتمادات أكاديمية، فهل هناك توجه لاستحداثها على تسريع الحصول على هذه الاعتمادات؟

نحن نسعى أولاً لأن يكون هناك اعتماد برامجي ومؤسسي من الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي، فإذا حصلت الجامعة الأهلية على هذا الاعتماد وأرادت أن تواصل مسيرتها للحصول على الاعتماد الأكاديمي عالمياً، فالوزارة لن تبخل علينا بالدمع.

لا نرضى بأقل من الجودة

* تسعى وزارة التعليم العالي إلى إيجاد تعليم عال قوي ومتطور من خلال عدد من الآليات منها الاعتماد العام للجامعات والكليات الأهلية، وكان لذلك دور بارز في ضمان جودة نوعية التعليم. تعليمة. حدثنا عن جهود الوزارة فيما يتعلق بهذا الجانب؟

بعد تقسيم الاعتماد إلى قسمين: القسم الأول: اعتماد للتأهيل إلى المنح الدراسية، فبذالك الكليات والجامعات ما لم تحصل على هذا التأهيل لن تحصل على المنح الدراسية، وهناك ضغط شديد على الكليات ومتابعة دقيقة لها حتى ترقى للحصول على التأهيل، وقد حصلت عليه حتى الآن 14 جامعة وكلية أهلية، والقسم الثاني: هو

الاعتماد الثاني؛ أي الاعتماد المؤسسي

حوار - متعب أبو طهين: تصوير - حاتم عمر

والبرامجي ويمنح من قبل الهيئة الوطنية بتسويق بينها وبين المستثمرين والوزارة، ونحن لا نرضى أبداً بالجوته، وأن تكون مخرجات التعليم ذات مستوى عال، وهذا شرطنا الأساسي. وشعارنا في هذه الإدارة (نحن شركاء في الجامعات والكليات الأهلية)؛ لنسأ قضاةيين ولا تفتيديين بل نحن شركاء إذا نجحوا ونحننا وإذا فشلوا فقلنا.

الجامعات المتضرة

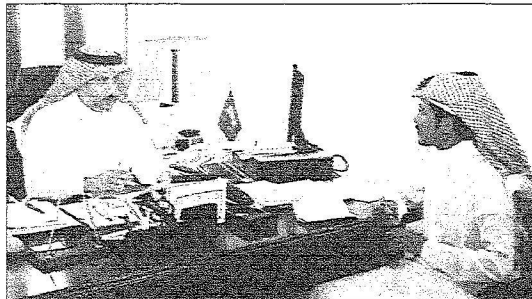
* انطلاقاً من الدعم السخي والاهتمام الكبير الذي توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، مسيرة التعليم بصفة عامة والمؤازرة الكريمة للقطاع الخاص لتشجيعه على مزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية؛ فقد صدرت عدة قرارات تصب في صالح التعليم العالي الأهلي وتشجع المستثمرين على توسيع استثمارهم فيه، نرجو أن نصنعنا بثمة عن جوانب الدعم الذي يحظى به القطاع الأهلي؟

- لو نظرنا إلى الكليات والجامعات المتضرة

في العالم لوجدنا أن أغلبية تابع للقطاع الأهلي

وليس الحكومي، مثل هارفارد وإم آي تي. ومن أجل دعم المؤسسات التعليمية الأهلية صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين على برنامج المنح الدراسية للطلاب تشجيعاً للطلبة المتفوقين دراسياً في الكليات والجامعات الأهلية، بمنح دراسية من وزارة التعليم إضافة إلى منح داخلية خاصة بالجامعة. وهذا يعطي انعطافاً بأن الجامعات الأهلية لا تستقطب إلا المتفوقين والحاصلين على معدلات عالية، علماً بأن القبول يقل في بعض الجامعات الأهلية قبل الجامعات الحكومية، وهذا دليل على تميزها وعلى سمعتها الطيبة، وبرنامج المنح الدراسية ما وجد إلا من أجل دعم هذه الجامعات؛ إذ صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين على تخصيص 400 مليون ريال لبرنامج المنح الدراسية تصرف بمعدل 2000 منحة سنوية بمبلغ 80 مليون ريال سنوياً وبنسبة خمس سنوات.

* الملاحظ أن هذه المنح تعطى بعد تسجيل الطلاب بالجامعة مما يعيق استقطاب قدرات



الدالي يتحدث لدر الرياض،

مميزة قد لا تكون لديها القدرة المالية لتسجيل بالجامعة، هل من الممكن أن يتم تقديم المنحة لهم قبل ارتباطهم بالجامعة؟

- الحاصلون على المعدلات العالية سيقبلون ببرامج المنح، ويوجد بيننا وبين الجامعات والكليات الأهلية تنسيق بهذا الشأن، خصوصاً أصحاب المعدلات العالية فوق 90%؛ فنحن لا نستطيع أن ندفع قيمة المنحة منذ البداية؛ لأن الطلاب من الممكن ألا يستقر، وقد يتراجع بعد أسبوع من تسجيله، مثلاً ثانياً في جامعة حكومية فينتقل إليها، فنحس بذلك فقعداً، فنحن ننظر لفترة شهر إلى شهرين ثم يتم تقديم المنحة بعد أن تضمن استمرارية الطالب في هذه الجامعة، وطالب العلم الماضي الذين حصلوا على منح واستمروا في تحقيق معدلات عالية دفعت مستحقهم قبل الدراسة، لكننا نتأخر في الدفع للطلبة المستجدين حتى نضمن استمراريته، وإدارتنا تعطل حالة الطوارئ من أجل المنح وتؤجل أعمالها اليومية في تلك الفترة حتى نستطيع تسريع إنهاء إجراءات التدقيق ومتابعة المعدلات ومنح الشيكات، إضافة إلى أن هناك فريقاً آخر يتابع وزارة المالية للحصول على الشيكات وإيداعها في الحسابات.

* حرصت وزارة التعليم العالي على وضع معايير وأسس لنجاح مشروعات الجامعات والكليات الأهلية؛ لتتلاقى بفاعلية وانتقال من إمكانية تعثر هذه المشروعات التقنية لأهميتها في تنمية الإنسان، ما هي جهود الوزارة فيما يتعلق بهذا الجانب؟

- الاستثمار في الكليات والجامعات الأهلية يتطلب شروطاً لا بد من تحقيقها؛ لأن تحقق هذه الشروط في المستثمر والكلية سوف يضمن لها

النجاح، ومن هذه الشروط: دراسات الجدوى، والدعم المالي من وزارة المالية من خلال تقديم قرض لإنهاء الإجراءات الإنشائية، والدعم المعنوي من وزارة التعليم العالي، ودعم وزارة الشؤون البلدية والقروية من خلال حصولها على قطعة أرض، بعد ذلك تقوم وزارة التعليم العالي بمناجبة تقييم المناهج وتحكيدها والتأكد من مواكبة هذه المناهج للمعايير المحلية والدولية، والعامل الأساسي في نجاح هذه المشروعات هو الدعم اللا محدود من وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري، الذي يوصي دائما بالأهتمام بمؤسسات القطاع الخاص وبسرعة إنجاز معاملاتها، إضافة إلى الجهود التي يبذلها سعادة وكيل الوزارة للشؤون التعليمية الدكتور محمد العوهلي والجندي الحقيقي الذي يقف وراء مشروع المنح المستشار والمشرف العام للشؤون الإدارية والمالية الأستاذة الدكتور علي بن سليمان العطية.

* هل هناك توجه من الوزارة لدعم الجامعات في استقطاب مستشارين وخبراء مختصين؟

- هذه الفكرة قابلة للدراسة؛ فإذا كانت تؤدي إلى رقي الجامعة فنحن لا نمانع في ذلك، وسندعمها قدر المستطاع.

* وفيما يتعلق بالبحث العلمي ومراكز التميز ما المتطلبات التي تمكن الجامعات والكليات الأهلية من الحصول على دعم الوزارة؟

- ما زلنا ندرس الاستفادة

من مراكز التميز التي أنشئت في الجامعات الحكومية حتى ننقل تجربتها إلى الجامعات والكليات الأهلية، وسترى النور قريباً إن شاء الله.

*تواجه الجامعات والكليات الأهلية بعض العقبات، من بينها تأخر الحصول على التأشيرات، فهل من الممكن أن تسهم الوزارة في مساعدة الجامعات الأهلية في تسهيل الحصول على

التأشيرات التي تروغها حسيماً لتقتضيه حاجتها؟

- من جهتنا لا تأخذ إجراءات الحصول على التأشيرة أكثر من ٢٤ ساعة قبل أن يتم رفعه إلى وكيل وزارة العمل إذا كان المطلوب استقداماً، أو وكيل وزارة الخارجية لتأشيرات الزيارة. ومن ضمن جهودنا لحل مشكلة تأشيرات الاستقدام طلبنا تشكيل لجنة من الإدارة ووزارة العمل لدراسة هذا الموضوع وسيتم تفعيل اللجنة قريباً.

* هل هناك توجه لدعم تمويل مشروعات الجامعات والكليات الأهلية؟

- الوزارة تقدم التأييد والمساندة في الحصول على قرض من وزارة المالية، واستفاد كثير من الكليات والجامعات الأهلية من هذا الدعم، وكانت قيمة أحر القروض التي منحت لهذا القطاع ٤٠ مليوناً استفادت منها إحدى الكليات الأهلية الجديدة.

ما يسند إلى التعليم

العالي الحكومي

يسند إلى التعليم

العالي الأهلي

ولا فرق بينهما